إبراهيم العيسوي

العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها

(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤). ٣٩٨ ص.

إيناس محمد الجعفراوي

مدرّسة الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر.

ـ ١ ـ

جاء كتاب **العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها،** الذي قام بإعداده الأكاديمي الاقتصادي د. إبراهيم العيسوي، مستهدفاً ما يأتي:

١ ـ تدقيق معنى العدالة الاجتماعية في ضوء الأدبيات المتاحة والخبرات المتراكمة عبر الزمن للوصول إلى مفهوم «العدالة الاجتماعية» لتحقيق التنمية العادلة والمستدامة.

٢ ـ البحث في مقدمات وتداعيات الثورة المصرية في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، والنظر في طبيعة ميزان القوى السياسية التي أفرزت هذه الثورة.

٣ ـ استطلاع قدرة النظام الحاكم في المراحل الانتقالية لما بعد ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ على تحقيق «العدالة الاجتماعية، إضافة إلى العيش والحرية والكرامة الإنسانية».

٤ ـ وضع عدد من السيناريوهات المستقبلية المحتمل وقوعها على المديين القريب أو المتوسط.

وقد جاءت أهمية الكتاب من كونها تتعرض لإشكالية عدم الربط بين قضية العدالة الاجتماعية وقضية التنمية الشاملة، والبحث عن النموذج التنموي الملائم للخروج الآمن من المأزق، حيث يثور الجدل ويحتدم حول الثورة المصرية والزخم السياسي والمراحل الانتقالية المصاحبة، وانتقال المجتمع وأفراده من حال إلى حال يتوقع فيه تغير الكثير من المفردات على الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إضافة إلى تحليل الشواهد المتعلقة بتطور اللامساواة والفقر على الصعيد المصري والعربي والعالمي من خلال البيانات التي تضمنتها الملاحق الإحصائية، كما تنبع أهمية الكتاب أيضاً من توقيت طرحه، خاصة في إطار البروز المتزايد لمطلب العدالة الاجتماعية على الصعيد المحلي في سياق الثورة المصرية، والصعيد الإقليمي في سياق الثورات العربية، والصعيد العالمي خصوصاً في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة.

ـ ٢ ـ

ولقد تم تقسيم الكتاب إلى ستة فصول، بالإضافة إلى مقدمة الكتاب وثلاث ملاحق إحصائية في نهايته.

وقد تناول **الفصل الأول** منها طرح التحول إلى حقبة جديدة من الظلم الاجتماعي، منتهية بأمل يتجدد في العدالة الاجتماعية، موضحاً أن مسايرة موجة العولمة واتباع السياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة من معظم دول العالم، كان نتاجه وجود حقبة في أوائل سبعينيات القرن العشرين تتميز بدرجة عالية من الظلم الاجتماعي وازدياد التوتر الاجتماعي والسياسي، مما كان سبباً مباشراً في زيادة النشاط الاحتجاجي المطالب بالعدالة الاجتماعية والعولمة العادلة والدعوة إلى «حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية»، وذلك من قِبل الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية كافة.

وعالج **الفصل الثاني** إشكالية عدم الربط بين قضية العدالة الاجتماعية وقضية التنمية الشاملة من خلال طرح المفاهيم والأبعاد المختلفة وتشابكاتها مع المفاهيم القريبة منها مثل: العدالة الاجتماعية والمجتمع العادل، والعدالة الاجتماعية والمساواة وحقوق الانسان، وموقع العدالة الاقتصادية من العدالة الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية والفقر، والعدالة الاجتماعية والنظام الاقتصادي ـ الاجتماعي، والحرية والعدالة الاجتماعية، إلى أن تم استخلاص مفهوم واسع للعدالة الاجتماعية متعدد الأبعاد، مع اشتقاق الإجراءات اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية، انطلاقاً من رؤية المؤلف أنه في سياق السعي إلى الخروج من التخلف والانطلاق على طريق التقدم، فإنه يتحتم بالضرورة تناول قضية العدالة الاجتماعية والارتقاء بها كمتطلب رئيسي يتمحور حول تبني نموذج للتنمية يضع العدالة الاجتماعية في صدارة أهدافه.

وقد قام المؤلف بنحت تعريف جديد للعدالة الاجتماعية يرى أنها: «الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، وتنعدم الفروق غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، ويتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية، وحريات متكافئة، ويعم فيها الشعور بالإنصاف والتكامل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، ويتاح فيها لأعضاء المجتمع فرصاً متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتِهم، وإطلاق طاقاتهم من مكامنها، وحسن توظيفها لمصلحة الفرد وما يكفل له إمكانية الحراك الاجتماعي الصاعد من جهة، ولمصلحة المجتمع في الوقت نفسه من جهة أخرى، والتي لا يتعّرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع أو مجتمعات أخرى»، وهو ما يقودنا إلى مجتمع عادل، وهو: «المجتمع الذي لا يتعرّض للظلم أو القهر من داخله أو من خارجه، ويقوم على مبادئ المساواة التي هي في الواقع جوهر المواطنة، ويستوي على مبادئ التضامن الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان وحرياته وكرامته».

كما اعتبر المؤلف هذا التعريف معيارياً (Reference Range) وبمثابة «مسطرة» تقيس مدى اقتراب مجتمع ما من العدالة الاجتماعية أو ابتعاده عنها، معللاً: إن هذا الوضع المثالي مهم، وإن كانت العدالة التامة غاية قد لا يدركها البشر، إلا أن النضال من أجل تحريك النظام الاجتماعي

في اتجاه المستويات الأعلى للعدالة الاجتماعية يجب أن يكون باستمرار.

وقَد أوضح المؤلف أن العدالة الاجتماعية في واقعنا تتطلب أموراً أربعة:

١ ـ تجزئة هدف العدالة الاجتماعية إلى مكونات تستهدف تحقيقها عبر مراحل زمنية متتالية.

٢ ـ كفاح ومطالبة المظلومين من خلال العديد من القنوات، سواء الحزبية أو النقابية، أو من خلال الثورات.

٣ ـ أن العدالة والديمقراطية والتنمية والاستقلال مركب متكامل يجب التعامل معه من دون عزل أي من عناصره.

٤ ـ ضرورة وجود نموذج تنموي جديد للتنمية تتوافق خصائصه مع متطلبات تحقيق النمو الاقتصادي والإنصاف والمشاركة الديمقراطية والاستقلال الوطني والاستدامة.

ومن النقطة الآنفة الذكر، انطلق المؤلف إلى **الفصل الثالث** لمناقشة العدالة الاجتماعية والنمو والتنمية، موضحاً أن هناك تناظراً تامّاً بين أبعاد العدالة الاجتماعية (التي تم تحديدها في الفصل الثاني من الكتاب) وأبعاد استدامة النمو والتنمية، وذلك عند الأخذ بالمفهوم الواسع للاستدامة الذي أصبح محل توافق لدى دارسي قضية الاستدامة، منتهياً إلى أن التناظر بين أبعاد كل من العدالة الاجتماعية وأبعاد استدامة التنمية أكد أنه يوجد ترابط عميق بين هذين المتغيرين، حيث إن البدء بالعدالة ينتهي إلى ضرورة مراعاة مطلب الاستدامة، والبدء بالاستدامة ينتهي إلى العدالة كشرط ضروري للاستدامة، مبلوراً ذلك بأن العدالة الاجتماعية واستدامة التنمية وجهان لعملة واحدة، ما يؤكد ضرورة التحول الجاد في اتجاه العدالة الاجتماعية، وهو ما يتطلب إعادة تشكيل الكيان الاجتماعي، وإعادة صياغة القوى السياسية، ومن ثم رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يتلاءم مع التقدم المستهدف إحرازه على طريق العدالة الاجتماعية.

ومن هنا جاء الربط في عنوان الكتاب بين العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، وعليه اتسمت المعالجة المقدمَة في الكتاب بالشمول والتغطية المشتركة لقضيتي العدالة والتنمية بحسبانهما يمثلان في التحليل النهائي قضية واحدة.

وعليه، فقد انتهى هذا الجزء إلى انتفاء أي مبرر لتأجيل مطلب العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر إلى حين إنجاز قدر وافٍ من النمو الاقتصادي، مؤكداً الأثر الإيجابي للعدالة الاجتماعية في وتيرة النمو الاقتصادي ومحتواه.

وهذا ما يدخلنا إلى محتويات **الفصل الرابع** الذي يتساءل عن مفهوم أو نموذج التنمية الذي يفي بهدفَي العدالة والاستدامة، وذلك من خلال البحث في مواصفات عدد من أهم النماذج المطروحة في أدبيات التنمية المعاصرة، وتقويم قدرة كل منها على تحقيق العدالة الاجتماعية على نحو مستدام بقصد التعرّف إلى النموذج التنموي المتوافق مع مفهوم العدالة الاجتماعية. وعليه، تم تخصيص الفصل الرابع لبيان أفضلية نموذج التنمية المستقلة (الذي يقترحه المؤلف) على عدد من النماذج التنموية المطروحة على الدول النامية، والتي تشمل ما يأتي:

١ ـ النموذج التنموي المجرب، وهو نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة (توافق واشنطن).

٢ ـ نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي الذي تم تطبيقه في عدد من الدول الرأسمالية عقب الحرب العالمية الثانية.

٣ ـ نموذج الطريق الثالثة الّذي ظهر في أوائل التسعينيات من القرن العشرين في سياق الدعوة إلى تجديد الديمقراطية الاجتماعية من خلال التعايش مع الرأسمالية، والذي انتهى بقبول الأجندة الاقتصادية الكاملة لتيار الليبرالية الاقتصادية الاجتماعية.

٤ ـ النموذج الاقتصادي الاجتماعي والتضامني الذي دعت إليه بعض منظمات الأمم المتحدة مؤخراً كبديل لاقتصاد السوق الرأسمالي والمشروع الخاص من جهة، والاقتصاد المسيطر عليه من جانب الدولة والمشروع العام من جهة أخرى، سعياً إلى المزاوجة بين البعد الأخلاقي والبعد الاقتصادي.

٥ ـ نموذج الاقتصاد الإسلامي الذي يرتكز على نموذج اقتصاد السوق الحرة القائم على المشروع الخاص باعتباره وحدة الأساس للنشاط الاقتصادي، وعلى محدودية دور الحكومة، وعلى الإقرار بالطبقية ورفض التسعير.... واللجوء إلى الأساليب التطوعية للتضامن الاجتماعي وإصلاح الخلل في توزيع الدخل والثروة من خلال الزكاة والإحسان والصدقات والوقف ... إلخ.

٦ ـ النموذج التركي، الذي طبقه «حزب العدالة والتنمية» في تركيا عام ٢٠٠٢، وهو نموذج اقتصاد السوق المفتوح والمرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام الرأسمالي العالمي ومركز قيادته.

إضافة إلى النموذجين الواعدين، وهما: نموذج التنمية البشرية، ونموذج التنمية المستقلة/ المعتمدة على الذات، واللذين يشتركان في كثير من المبادئ والمنطلقات المرغوب فيها، مثل: حقوق الإنسان، وديمقراطية الحكم، وتنمية الناس بالناس وللناس، واستدامة النمو والتنمية والإنصاف، والديمقراطية السياسية والاجتماعية، والكفاءة الاقتصادية، وتحديد حجم الحكومة بمتطلبات التنمية، ثمة فروق مهمة بينهما، ومنها: أن نموذج التنمية المعتمدة على الذات يتصف بتحديد أكبر في منهج التطبيق، ووضوح أشد في السياسات، بينما يغلب على نموذج التنمية البشرية ـ العمومية والميل إلى تفادي التفاصيل في شأن تطبيق المبادئ والمنطلقات المشتركة، وذلك بحسبانه لم يصمم أصلاً للدول النامية، ما يجعل هذه المبادئ والمنطلقات عرضة لتأويلات متباينة، بينما ينطلق نموذج التنمية المستقلة من ربط واضح بين التبعية والتخلّف، على نحو توضع معه قضية تحرير الإرادة الوطنية وإعادة هيكلة العلاقات مع الدول المتقدمة كنقطة انطلاق ضرورية من أجل السير في طريق تنمية شاملة ومستدامة، ومنها أن الاعتماد على الذات له مكانة متميزة في نموذج التنمية المستقلة، بينما لا يحظى ـ في ما يظهر ـ بهذه المكانة في نموذج التنمية البشرية.

وبالنظر إلى هذه الفروق، يرى المؤلف أن نموذج التنمية المستقلة هو النموذج الأحق بالتفضيل والأولى بالتطبيق في بلداننا، نظراً إلى ما يتمتع به من توافق كنموذج تنموي مع مفهوم العدالة الاجتماعية، موضحاً أن نموذج التنمية المستقلة يفي بهدفي العدالة الاجتماعية والاستدامة، ويجب أن يقوم على ركائز أربع (تم التنويه عنها في الفصل الثالث، ثم عرضها باستفاضة في الفصل الرابع عندما تم عرض النماذج الواعدة والمقارنة بينهما):

أ ـ الركيزة الأولى: استقلالية التنمية بالاعتماد الذاتي قطرياً وجماعياً على نحو يكفل كلاً من: حماية السوق المحلية والصناعات الناشئة، حماية نسبية مؤقتة ومتناقصة عبر الزمن من المنافسة الخارجية، وكذلك تعزيز القدرة التفاوضية للدولة ونظيراتها من الدول المتعاونة معها للحفاظ على الحقوق في المحافل الدولية بوجه عام، وفي مواجهة الدول المتقدمة بوجه خاص.

ب ـ الركيزة الثانية: الدولة التنموية التي تقوم بتخطيط قومي شامل، ومن خلال اشتراك الدولة في الاستثمار الإنتاجي بجانب الاستثمار في البنية الأساسية ـ بما يعوّض النقص في قدرات القطاع الخاص، والتغلب على الخلل في توجّهاته التنموية بما لا يستوجب إقصاء القطاع الخاص، ولا يستبعد دور السوق في الحياة الاقتصادية.

ج ـ الركيزة الثالثة: الديمقراطية التشاركية التي تشمل الديمقراطية النيابية أو التمثيلية، إضافة إلى مشاركة المواطنين في إدارة أو مراقبة أداء المرافق العامة والمستشفيات والمدارس والجامعات، ومشاركة العمال في إدارة المصانع، وكذلك قيام حكم محلي على أساس انتخابات نزيهة للمجالس المحلية.

د ـ الركيزة الرابعة: إعادة توزيع الدخل والثروة، والتي لا تتم مرة واحدة وينتهي الأمر، بل هي عملية مستمرة من خلال نظم الضرائب والتحويلات الاجتماعية، ومراجعة تشريعات الحدّ الأدنى والحد الأقصى للأجور، وكذلك تغيير النظم والتشريعات والقواعد الحاكمة لتوزيع وإعادة توزيع الدخل وملكية الأصول الإنتاجية.

وفي **الفصل الخامس** تم العمل على الجزء الثاني من عنوان الكتاب، وهو «الاهتمام الخاص بحالة مصر وثورتها»، والذي جاء في سياق جدل النهايات (إقبال الثورة)، وجدل البدايات (ما بعد الثورة مباشرة)، واضعاً تساؤلاً حدّد جدل النهايات الذي أثير في الأعوام الأخيرة من عهد مبارك ـ وهو: نمو بلا عدالة أم غياب النمو والعدالة معاً؟، وذلك في ما يخص ادعاء النظام في ذاك الوقت ـ حول تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي في الوقت الذي شعر فيه كثيرون من المصريين بعدم تحسن في معيشتهم. وقد تم تحليل ذلك من خلال أربعة مؤشرات رئيسية للأداء الاقتصادي الكلي، وهي: الاحتياطيات الدولية ومعدل البطالة ومعدل النمو والاستثمار الأجنبي المباشر، رغم تحفظ المؤلف على مدى دقة حساب المعدلات، لأسباب بعضها فني، والبعض الآخر سياسي، مؤكداً أن قضية إدراك الناس للتحسن في مستوى معيشتهم ليست مجرد مؤشرات، وإنما هي في الأساس قضية سياسات وأولويات متعلقة بالتكوين السلعي والجغرافي للنمو، وقضية سياسات متعلقة بالتوزيع ورعاية الفئات الأسوأ حالاً من السكان، مما يستلزم التحول في السياسات الاقتصادية والتنموية عن نهج الليبرالية الاقتصادية.

أما جدل البدايات «مصر ما بعد الثورة ومواجهة المأزق المزدوج»، فهو ذلك الجدل الذي احتدم في شأن أسلوب مواجهة التدهور في الوضع الاقتصادي بعد قيام ثورة يناير، موضحاً أن المأزق المزمن للتنمية مرشح لمزيد من التعقيد والتفاقم بسبب التعامل مع المأزق الطارئ بنهج تقليدي لا يختلف كثيراً عن نهج النظام السابق، الذي يُحوّل الوضع الاقتصادي من سيئ إلى أسوأ.

وفي نهاية الفصل الخامس، قدم المؤلف عدداً من المقترحات التى اعتبرها كفيلة بالخروج من المأزق التنموي المزمن، ومن أهمها: ضرورة التمسك بمفهوم الحزمة المتكاملة للسياسات والإجراءات، ومنها ضرورة التعامل مع الضائقة الحالية بأفق تنموي ومنظور طويل المدى نسبياً، حتى لا تكون للحلول التي تتخذ في الأجل القصير انعكاسات ضارة على المسار التنموي على المدى الطويل، وهو ما يقتضي الانطلاق من رؤية تنموية أساسها الاعتماد على القدرات الذاتية المصرية وصيانة الاستقلال الوطني والكرامة الوطنية من الأخطار التي تهددهما، ومنها تبني سياسة مالية واقتصادية توسعية تزيد الإنفاق العام على الأجور وبنود الإنفاق الاجتماعي – جنباً إلى جنب مع زيادة الاستثمار العام بما فيه الاستثمار الإنتاجي – مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلّي وتشغيل الطاقات المادية والبشرية العاطلة، ومن ثم يزداد النمو، وتتسع القاعدة الضريبية، وتزداد الإيرادات العامة، بما يعمل على خفض العجز لاحقاً، ومنها مواجهة كل من عجز الموازنة وتزايد الدين العام الداخلي بتعظيم الاعتماد على الموارد الذاتية وعدم التوسع في الاقتراض داخلياً وخارجياً، ما يقتضي العمل على زيادة الإيرادات، والاقتصاد في الإنفاق، وإعادة ترتيب أولويات المجتمع باتباع الإجراءات المقترحة في الكتاب.

وفي **الفصل السادس** والختامي، جرت محاولة لاستطلاع آفاق تحقيق العدالة الاجتماعية بعد ثورة يناير، انطلاقاً من الإطار النظري الذي صاغه الكتاب، والذي يجعل بلوغ مستويات من العدالة الاجتماعية متوقفاً على تبني نمط جديد للتنمية يتصف بالشمول والقابلية للاستدامة، وينطلق من مبدأ الاعتماد على الذات من جهة، وفي ضوء تحليل مجريات الأمور وتطور الحوادث عبر المرحلتين الانتقاليتين من جهة أخرى، لتحليل ما تم من إنجازات وإخفاقات خلال تلك المرحلتين، مؤكداً أن طريق الثورة لم تكن ممهدة كونها ثورة شعبية بلا قيادة مركزية ذات برنامج محدد وموحد، إضافةً إلى عدم توافق القوى السياسية المختلفة في شأن الترجمة الملائمة لشعارات الثورة (عيش – حرية – كرامة إنسانية) – (تغيير – حرية – عدالة اجتماعية)، وكذلك عدم التوافق على المدى الذي يمكن الذهاب إليه في تغيير النظام. وإزاء الوضع المتأزم – خصوصاً مع الدعوة إلى تظاهرات حاشدة في ٣٠ حزيران/ يونيو – سعت الدراسة إلى استطلاع آفاق المستقبل القريب والمتوسط من خلال وضع الملامح الرئيسية لأربعة سيناريوات:

١ – السيناريو المرجعي والمتمثل باستمرار حكم الإخوان وتحالفهم مع القوى الإسلامية الأخرى.

٢ – سيناريو ما يسمّى بالدكتاتورية الإسلامية من خلال التصدّي للمعارضة، مثل وقف العمل بالدستور، وفرض حالة الطوارئ والأحكام العرفية.

٣ – سيناريو ما أطلق عليه الكتاب سيناريو الدكتاتورية العسكرية الذي قد يأتي عقب السيناريو المرجعي أو سيناريو الدكتاتورية الإسلامية.

٤ – أما رابع السيناريوات المستقبلية، فهو ما أطلق عليه الكتاب سيناريو الائتلاف الوطني الذي قد يظهر في أعقاب فترة من المواجهة والصدام بين المعارضة المدنية والقوى الإسلامية يطبق فيها السيناريوان الأول أو الثاني،

بوصول الطرفين إلى نتيجة مؤدّاها أنه لا مفر من التفاهم على صيغة للعمل المشترك، إلا أن المؤلف أكد أن السيناريوات الأربعة معرضه للاضطراب، وتفتقر إلى مقومات الاستدامة، متسائلاً عن إمكانية الوصول إلى **سيناريو التنمية المستقلة المتوافق مع متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية** وغيرها من أهداف ثورة يناير، مجيباً بأن هذا السيناريو قد يفرض نفسه في أعقاب فترة من تشغيل أي من السيناريوات الأربعة السابقة أو بعد تعاقب سيناريوهين منها (الأول والثاني أو الأول والثالث)، إلا أن هذه الإمكانية معلقة على شرطين: **أولهما** بروز قوى المعارضة السياسية التقدمية واليسارية في الساحة السياسية المصرية، و**ثانيهما** وصول المجتمع بوجه عام، والتيار الإسلامي بوجه خاص ـ بعد تجربة السيناريوات الأخرى ـ إلى درجة من النضج والاقتناع بأن الأوان قد آن لنبذ التقسيم الديني ـ المدني من الساحة السياسية، وأن الصراع السياسي يجب أن يتمحور حول البرامج السياسية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، لا حول قضايا الهوية أو الدين.

ـ ٣ ـ

وأخيراً، تعرض الكتاب لحالة انقطاع مسار التحول الديمقراطي من خلال انتقال مصر إلى حالة أقرب إلى سيناريو الدكتاتورية العسكرية من خلال تظاهرات ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

و**في النهاية** أرسل المؤلف رسالة تؤكد أن الربط بين قضية العدالة الاجتماعية وقضية التنمية الشاملة والمستدامة، سيساعد على إبراز أن النضال يجب أن يدور بالأساس على جبهة النموذج التنموي، باعتباره المحدد الرئيسي لنوعية الإجراءات التي تتخذ لتحقيق العدالة الاجتماعية على أرض الواقع ■

Jean Tirole

Théorie de l'organisation industrielle

(Paris: Economica, 1995). 2 tomes (Economie et statistiques avancées)

نظرية التنظيم الصناعي

عبد الفتاح العموص

أستاذ متميز في العلوم الاقتصادية، جامعة صفاقس ـ تونس.

ـ ١ ـ

مؤلف الكتاب هو الاقتصادي الفرنسي جان تيرول (Jean Tirole)، ثالث متحصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة ٢٠١٤ بعد الاقتصاديْن الفرنسيْن: جيرار دبرو (Gerard Debreu) سنة ١٩٨٣، حول أبحاثه الهادفة إلى إدماج التقنيات التحليلية الحديثة في النظرية الاقتصادية، وإعادة صياغة النظرية العامة للتوازن الاقتصادي؛ وموريس ألاي (Maurice Allais) سنة ١٩٨٨، عن إسهاماته القيّمة في نظرية الأسواق، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

وقد ولد جان تيرول يوم ٩ آب/ أغسطس سنة ١٩٥٣، وهو متحصل على شهائد علمية عديدة، منها الدكتوراه في العلوم الاقتصادية من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا (M.I.T) حول أطروحته: «مقالات في النظرية الاقتصادية» (Essays in Economic Theory) سنة ١٩٨١، ودكتوراه المرحلة الثالثة في الرياضيات التقريرية من جامعة باريس ـ ٩ (IX) دوفين عن أطروحته: «محاولات لاحتساب الاقتصادي العمومي ونسب التحيين» (Essais sur le Calcul Economique Public et sur le Taux d'Actualisation) سنة ١٩٧٨.

وهو أيضاً مهندس متخرّج في المدرسة الوطنية للجسور والطرقات في فرنسا سنة ١٩٧٨، ومهندس متخرّج في المدرسة الفرنسية المشهورة للتقنيات المتعددة (Ecole Polytechnique) في باريس ـ فرنسا. وقد اضطلع بين سنتي ١٩٨١ و١٩٩٦، بوصفه متعدد الاختصاصات التقنية، بوظائف التدريس في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا في الولايات المتحدة، وجامعة هارفارد الأمريكية، والمدرسة العليا الفرنسية المشهورة، وجامعة لوزان السويسرية، والجامعتيْن الأمريكيتيْن ستانفورد وبرتسنتون، كأستاذ معاون وزائر في العلوم الاقتصادية.

كما كان عضواً مشاركاً ومستشاراً وناشراً في مجلات علمية اقتصادية مرموقة، كـ **إكنومتريكا** (*Econometrica*)، و**مجلة الدراسات الاقتصادية** (*Review of Economic*